اليه مقامه فانتصب على المصدر على سبيل النيابة
وح فلا يحتاج لدعوى الزيادة ثم ذكرت ان ال المعرفة
يجب ثبوتها في مسئلتين وتجب حذفها في مسئلتين
اما مسئلتا الثبوت فاحداهما ان يكون الاسم فاعلا
ظاهرا لفعل نعم او بئس كقوله تعالى نعم العبد
فنعم القادرون فنعم الماهدون وبئس الشراب وخرجت
بالتمثيل بقوله تعالى بئس مثل القوم الى انه
لا يشترط كون ال في نفس الاسم الذي وقع فاعلا
كما في نعم العبد بل يجوز كونها فيه وكونها فيما اضيف
اليه نحو ولنعم دار المتقين فبئس مثوى المتكبرين
بئس مثل القوم ولو كان فاعل نعم وبئس مضمرا وجب
قيد ثلاثة امور احدها ان يكون مفردا لا مثنى ولا
مجموعا مستترا لا بارزا مفسرا بتمييز بعده كقولك
نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا
الزيدون وقول الشاعر
نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ۞ الا وكان لمرتاع بها وزرا
والثانية ان يكون نعتا اما لاسم الاشارة نحو
مال هذا الكتاب مال هذا الرسول وقولك مررت

بهذا

بهذا الرجل او نعتا لايها في النداء نحو يا ايها
الرسول يا ايها الانسان ولكن قد تنعت اي باسم
الاشارة كقولك يا ايهذا والغالب حينئذ ان
تنعت الاشارة كقوله
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى ۞ وان اشهد اللذات هل انت مخلدي
وقد لا ينعت كقوله ۞ ايهذان كلا زاديكما ۞ واما
مسئلتا الحذف فاحداهما ان يكون الاسم منادى
فتقول في نداء الغلام والرجل والانسان يا غلام
ويا رجل ويا انسان ويستثنى من ذلك امران
احدهما اسم الله تعالى فيجوز ان تقول يا الله فتجمع
بين يا والالف فلك قطع الف اسم الله تعالى ووصلها
والثاني الجملة المسمى بها فلو سميت بقولك المنطلق
زيد ثم ناديته قلت يا المنطلق زيد الثانية ان يكون
الاسم مضافا كقولك في الغلام والدار غلامي وداري
ولا تقل الغلامي ولا الداري فتجمع بين ال والاضافة
ويستثنى من ذلك مسئلتان احداهما ان يكون المضاف
صفة معربة بالحروف فيجوز حينئذ اجتماع ال والاضافة
وذلك نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد والثانية

Copyright © King Saud University